

# رفض إسلامي لقانون يخالف الشريعة .. "العفو الدولية" و"رايتس ووتش" يدينان هدم ممتلكات المسلمين



الخميس 8 فبراير 2024 07:32 م

دعت منظمة العفو الدولية سلطات الهند إلى وقف سياسة الأمر الواقع التمييزية ضد المسلمين، والمتمثلة بهدم ممتلكاتهم بصورة تعسفية وعقابية مشيرة في بيان لها إن السلطات الهندية تقوم بتنفيذ عمليات هدم تعسفي وعقابي لممتلكات المسلمين دون وجه قانوني وضمن أشكال العقاب الجماعي [1] وتعرف عمليات هدم ممتلكات المسلمين شعبياً باسم "عدالة الجرافات"، وتلقى بالترحيب والاحتفال من القادة السياسيين وأنصار حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم في الهند". وقال آكار باتيل، رئيس مجلس الإدارة في الفرع الهندي لمنظمة العفو الدولية، إن الإجراءات غير القانونية المتخذة ضد أشخاص يُشتبه بارتكابهم أعمال عنف، من دون إشعار أو غيره من الإجراءات القانونية الواجبة، تشكل "صفعة كبرى لسيادة القانون".

## القانون المدني

هذا في الوقت الذي عارض فيه زعماء مسلمون هنود "القانون المدني الموحد" باعتباره قانوناً هندوسياً يخالف الشريعة الإسلامية في مواده التي تضم مجموعة مشتركة من القوانين التي تحكم مختلف الأمور الشخصية مثل الزواج والطلاق والميراث عبر جميع الطوائف الدينية في الهند [2] واعتبر رئيس جمعية علماء الهند مولانا أرشد مدني الصوت البارز في الجالية المسلمة الهندية، أن هندكة المسلمين تحت غطاء تطبيق القانون المدني الموحد (UCC) في الهند [3] ويأتي إعلان مدني وسط مناقشات مستمرة حول جدوى اتفاقية "يونيون كاربايد" وآثارها، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الأقليات الدينية في الهند [4] وأكد مدني أن "أي قانون مخالف للشريعة غير مقبول بالنسبة لنا"، مسلطاً الضوء على المخاوف العميقة داخل المجتمع المسلم فيما يتعلق بالانتهاك المحتمل لاستقلالهم الديني وممارساتهم العرفية [5] ورفض أسد الدين عويسي، رئيس مجلس اتحاد المسلمين لعموم الهند (AIMIM) وعضو البرلمان، بشدة القانون المدني الموحد (UCC)، والذي اقترحه حكومة حزب بهاراتيا جاناتا في جمعية ولاية أوتار براديش، ووصفه بأنه القانون الهندوسي ويتعارض مع الدستور [6] وأضاف "عويسي" أن مشروع قانون القانون المدني الموحد في ولاية أوتار براديش تم تصنيفه على أنه قانون هندوسي، ولا يتضمن ذكر العائلات الهندوسية المشتركة [7] متساءلاً عن سبب استبعاد الهندوس إذا كانت الحكومة تريد سن قانون الخلافة والميراث [8] وشدد عويسي على أنه بينما يتناول مشروع القانون تعدد الزوجات والهلاله والعلاقات المباشرة، فإنه يفشل في معالجة سبب استثناء الأسر الهندوسية المشتركة [9]

## هدم غير قانوني

ومن جانب هدم ممتلكات المسلمين، قالت منظمة العفو الدولية، إن عمليات "الهدم غير القانوني" الواسعة النطاق لمناز المسلمين وشركاتهم وأماكن عبادتهم باستخدام الجرافات وغيرها من الآلات يجب أن تتوقف فوراً [10] وفي تقريرين بعنوان "إذا تكلمت، فسيتم هدم منزلك" و"ظلم الجرافات في الهند وكشف المساءلة" كشفت دور شركة الإنشاءات الثقيلة JCB ومسؤوليتها في هدم منازل المسلمين وشركاتهم ووثقت المجموعة الحقوقية «الهدم العقابي» لبيتك [11] وأوضحت أن ممتلكات المسلمين في خمس ولايات تقع تحت طائلة الاستخدام الواسع النطاق للجرافات أو الحفارات التي تحمل العلامة التجارية JCB كعلامة تجارية مفضلة في حملة كراهية ضد مجتمع الأقلية [12]

ودعت منظمة العفو الدولية حكومات المركز والولايات إلى الوقف الفوري لسياسة الأمر الواقع المتمثلة في هدم منازل الناس كشكل من أشكال العقوبة خارج نطاق القضاء، وضمان عدم تشريد أي شخص نتيجة لعمليات الإخلاء القسري

## يدمرون العائلات

ومن جانبها قالت هيومن رايتس ووتش إن عليها أيضًا تقديم تعويضات مناسبة لجميع المتضررين من عمليات الهدم والتأكد من محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات مشددة على أن التدمير غير القانوني لممتلكات المسلمين من قبل السلطات الهندية، والذي تم الترويج له باعتباره عدالة الجرافة من قبل القادة السياسيين ووسائل الإعلام، أمر قابس ومروع

وأضافت أن هذا التهجير ونزع الملكية أمر غير عادل وغير قانوني وتمييزي إلى حد كبير وعلمت أنييس كالامارد، الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية: إنهم يدمرون العائلات، ويجب أن يتوقفوا فوراً